إقرار عدد من التوصيات لمعالجة رفع الدعم عن الديزل

وزير المالية: العجز المالي قادم لا محالة في 2017 بناء على توقعات صندوق النقد

■ لجنة حماية الأموال لاحظت زيادة في حجم الدعوم على الديزل حيث زاد من 133 مليون الي 264 مليون دينار

وزير الداخلية محييا الحضور

■ العمير: مجلس الوزراء اعطي فرصة ستة أشهر للحكم على التجربة واي تجربة يمكن ان تحدث مشكلات في بداية تطبيقها

جانب من الجلسة

المجلس يوافق علي المداولة الثانية لقانون من باع بيته ويحيله للحكومة بحضور 43 وموافقة 37 وعدم موافقة 6 وامتناع 1

وزير الاسكان :تعاون مثمر وهو الاساس للانجاز للمواطن واليوم شارفنا علي توزيعات 2014 / 2015 وهذا دليل علي التعاون والشكر خاص لرئيس مجلس الامة لتعاونه واهتمامه بحل القضية الاسكانية .

تلا الامين العام مقترح بشان تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الامة الخاص بتقليص عدد اعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة.

عدنان عبد الصمد :الاخ الرئيس ما يصير ما يحدث تقديم علي جدول الاعمال هذا قانون جاء بالبراشوت والحكومة ما تدري عنه .

الوزير العمير :لا سيد عدنان نحن نعلم بهذا القانون .

نبيل الفضل :مع احترامي للسيد عدنان وهو من بيت النبوه هذه الجلسة كلها تقديم علي جدول الاعمال.

برفض المجلس المقترح .

يبدأ في نقاش ارتفاع اسعار الديزل ويقرر تمديد الجلسة الي نهاية المتحدثين .

المجلس يقرر ان ترفع التوصيات اذا قدمت في نهاية النقاش الي الحكومة خشية من فقدان النصاب في نهاية الجلسة .

وزير المالية :سوف اتلو بعض المعلومات بصفتي وزير التجارة بالاناية واطلب السماح لفريق وزارة التجارة والنفط بالدخول ...(يوافق المجلس).

الوزير انس الصالح:تنامي الانفاق العام علي الدعومات التي تقدمها الدولة لمختلف السلع في معدلات متزايده، فوصل من 864 مليون دينار في 2004 / 2005 الى معدل سنوي 25.5 % .

وشكل الانفاق العام علي الدعم 28.5 % من ايرادات النفط البالغة 16.8 مليار في 2013/ 2014 و 22 % من اجمالي المصروفات رغم معدل نمو اسكان لم يتجاوز 3.5 % .

والدراسات اجمعت علي ان المصروفات الجارية تزيد عن معدلات النمو والايرادات وهذا يعني العجز المالي قادم لامحالة حيث توقع العجز صندوق النقد في 2017 والمؤشرات تؤكد ان العجز سوف يكون قبل ذلك التاريخ.

ولاحظت لجنة حماية الاموال العامة زيادة في حجم الدعوم علي الديزل وذلك عندما كان النائب جمال العمر رئيسا للجنة حيث زاد من 133 مليون الي 264 مليون دينار ولذلك انتهت اللجنة الي الغاء الدعم عن الديزل.

والحكومة شكلت لجنة وزارية لدراسة كل صنوف الدعوم من جهات عدة وهناك تقرير للجنة وديوان المحاسبة حول تهريب ديزل خارج البلاد بمبلغ 2.5 مليون دينار ،وتم عرض الامر علي مجلس الوزراء وقرر تعديل سعر الديزل وقرار الرفع اقتصر علي

■ الحريجي : رفع الديزل صاحبه رفع الكيروسين الذي لم تستفد منه خزينة الدولة بل تكبده المواطن البسيط

محطات الوقود التي تشكل 40 % من اجمالي المبيعات ونسبة استهلاك المواطنين محدودة للغاية وهناك عدة اجراءات اتخذت بعد رفع الاسعار حيث طلبت الوزارة مراجعة من يستهلك 3 الاف ليتر وتم احالة بعض الشركات الي النيابة وتم اغلاق 3 شركات

عبد الحميد دشتي :لم نسمح للوزير او من شاركه في بيانه ان يحمل لجنة حماية الاموال العامة ارتفاع اسعار الديزل ..الحكومة انفردت بقرارها واخاطب سمو الامير من هذه القاعة ان الوزراء الذين ذبحوا الشعب لابد من محاسبتهم وان يخرجوا من الوزارة ..لتكن الرسالة واضحة يا سمو الامير المجلس ليس ضد اعادة ترتيب المصروفات وهذا القرار الحكومي له اهداف ان يجعل الشعب يسخط علي الحكومة والدولة.. يا سمو الامير

يوسف الزلزلة :بعض تجار الكويت يستغلون الامور ويزيدون الاسعار ولابد من التصدي لهم ونحن نقول بعض التجار لان تجار الكويت والنعم فيهم.

خليل الصالح :الحكومة وضعت نفسها في مازق وخلقت لنا قضية واذا الحكومة تريد ان تلبس جلبابا وتضع علي عيونها قناعا وتطبق المثل الشامي انا اعمى لا اشوف واضرب بالسيوف فهذا لن يكون ..لجنة الدعوم فاشلة خلقت لنا ازمة اذا ما قارنا انفسنا بدول الجوار وبالامارات ..لدينا سرقات ولم يتم محاسبة اي احد من الذين احيلوا الي النيابة ..ما ذنب الشعب لقد بدأ الناس يحسون بضجر ولابد ان ترد الحكومة الاعتبار للشعب الكويتي ..الاحساس لدي الجميع ان هناك اخفاقا حكوميا بهذه القضية،وسمو الامير كان واضحا بان الشعب له اولوية.

جمال العمر :رفع الديزل له اهداف من قبل الحكومة.. نحن قلنا في لجنة حماية الاموال العامة ان تعطي 260 مليون حق تهريب الديزل الي علاوة الاولاد ..ما قلنا ارفعوا الاسعار ولو قلنا ارفعوا اسعار الديزل فماذا يا حكومة عن رفع اسعار الكهرباء والبنزين ..اغلب الشركات التي رفعت الاسعار مملوكة بشكل غير مباشر للحكومة ،والحكومة لم تستطع ان تلاحق مهربي الديزل واكدوا لنا ان 90 % منه يهرب.

فيصل الدويسان:الامام الصالح جافر بن محمد الصالح قال من اراد التجارة فعليه ان ينفقه في دينه ،وللاسف التجار اتخمت حساباتهم في البنوك ولكنها تقول هل من مزيد بينما الدور الاساسي للتاجر ان يراعي ابناء بلده ويدفع الشر عن وطنه ..هل تحتاجون الى غزو اخر حتي يتكاتف التاجر مع الشعب ؟..الواضح ان الحكومة توهقت وشب الغلا بالاسواق وهف المواطن بالطراق ..هل تريد الحكومة العناد؟.. العودة عن القرار هو قرار ،لا ان تكون الحكومة كالنعام تدفن راسها بالرمال ..الحكومة تريد ان تؤكد لاعدائها انها حقا حكومة تجار وفي جيوبهم وان المجلس مجلس تجار.

حمود الحمدان :نحن ندعم التصدي للمهربين وسراق المال العام ولا ندعم رفع الاسعار علي المواطنين ..للاسف تم زيادة الاسعار في يوم جمعة وكل المسؤولين سكروا جوالاتهم حتي ما يردون علي احد ..الخبازين يتحكمون فينا ولابد من تنويعهم ما يصير يكونوا كلهم من ايران.

عبد الله الطريجي :سرقات الديزل بدأت عقب تخصيص محطات الوقود وكلنا يعرف من هو حرامي الديزل ولكن فيه متنفذين.

..الحكومة يفترض ان تكون حريصة على مافي مناقشات مجلس الامة ،واعلن انني في صدد تقديم استجواب اخر لوزير التجارة.

سيف العازمي :انا ضد رفع الدعم عن الديزل وحدث تزوير في تقرير لجنة حماية المال العام حيث لم اوقع عليه فقد كنت امثل المجلس في وفد الشعبة البرلمانية عندما اعد التقرير (وعرض صورا من التقرير علي شاشات العرض) وطالب بتشكيل لجنة تحقيق.

سعود الحريجي :رفع الديزل صاحبه رفع الكيروسين الذي لم تستفد منه خزينة الدولة بل تكبده المواطن البسيط ..قرار الحكومة كان علي عجالة ونقول يا حكومة ما هكذا تورد الابل.

عودة الرويعي :نطالب بفتح لجنة تحقيق فيما حدث مع النائب سيف العازمي ..اذا كان الوزراء ما يعرفون ماذا يحدث مستقبلا بعد رفع الدعم فهذا يجعلنا في مازق كبير.

تقرير لجنة حماية الاموال العامة لم يوص برفع الدعم ان الديزل وانما اوصي بوقف تهريبه والتصدي له ..للاسف الاجراء الحكومي الاخير الذي يفترض منه ان يحد من انتشار السوق السوداء زادها.

عدنان عبد الصمد :القضية غير مدروسة دراسة علمية وموضوعية ولم تاخذ في الاعتبار انعكاسات هذه الزيادة.

للاسف هم لم ياخذوا بالاعتبار الاسعار العالمية في ظل ما يشهده النفط من انخفاض اسعار ..مبرر الذي تقوله الحكومة انها تريد القضاء علي تهريب الديزل فهذا تصريح بضعف الحكومة ..لماذا لم تتخذ الحكومة اجراءاتها تجاة هؤلاء المهربين وهم قرابة ٧ اشخاص ..نامل باعادة النظر في الزيادة ..الحكومة لا تقوم بضبط الاسعار..فما علاقة التاكسي الجوال بالديزل حتي يزيد السعر وما علاقة الخياطين لذلك نطالب بضرورة تاجيل الموضوع.

حمدان العازمي :وزير النفط غير مقبول جدا.. وبعدين عدل فيه ..نعم الحكومة تريد ان تعاقب المواطن..الاردن ماعندها شي وتخفض البنزين واحنا نزيد ..يجب علي المجلس ان يوقف الحكومة عند حدودها.. بيان الحكومة الذي تلاه الوزير انس الصالح يؤكد ان فيه سرقة للديزل ..شخص معروف هو مهرب الديزل واضح انه اقوي من الحكومة ومن مجلس الوزراء ولذلك عاقبوا الشعب ولم يستطيعوا ان يقربوا لهذا الشخص ..صاحب القرار هو التاجر الذي يمشي القرار علي الحكومة .. الطريجي يقول راح اقدم استجواب لوزير التجارة ،وما يتحمل الزيادة وزير التجارة وحده بل يتحملها رئيس الحكومة وحكومته ..شنو راح نستفيد من هذي الجلسة تقدمون توصية شنو راح تسوي للمواطن.

يعلق النائبان يوسف الزلزلة وعبد الحميد دشتي :وشنو تبينا نسوي.. قدم استجواب اذا تبي .. يرد حمدان العازمي :اي مستعد اقدم استجواب لرئيس الحكومة.

محمد الجبري:حنا مقتنعين بالقرار، ولكن لابد من التصدي لزيادة الاسعار المصطنع ولا يعني اننا وقفنا مع وزير التجارة في الاستجواب السابق اننا سوف نسكت علي عدم ضبط الاسعار ..القرار برفع الدعم كان حكيما ولكن طريقة تطبيقه خاطئه ..في المجالس السابقة كان يهرب الديزل من الكويت ولم يحركوا ساكنا .

خليل عبد الله :اذا كانت الحكومة رفعت الدعم عن الديزل بناء علي توصية لجنة حماية الاموال العامة فهي اليوم الزمت نفسها بان تنفذ توصية المجلس بايقاف قرار الغاء الدعم ..واتحدي الحكومة ان تكون هناك اي دراسات علمية لقرار رفع الدعم ..القرارات في الدولة تتخذ بشكل عشوائي ..وزارة التجارة ليست لديها القدرة علي لجم التجار،والخطا الاكبر هو المكابرة في اتخاذ القرار لتصحيح خطا ..

حماية المستهلك تحتاج الي امكانيات مهولة للسيطرة علي الاسعار

عسكر العنزي :اتمني علي الحكومة الموقرة ان تلغي قرار رفع الدعم عن الديزل

جمال العمر :كلام الاخ سيف العازمي عن تزوير في لجنة حماية الاموال العامة غير صحيح واذا كان بعض النواب لا يفهون في اللائحة الداخلية فهي مشكلتهم..وقد وقعت علي التقرير بصفة قانونية بعد اجتماعات قانونية ووقع الاخ عبد الله التميمي مقررا واتمني من الامانة ان تطلع علي التقرير وتتبين من الاجراءات ومن لم تتخذ الاجراءات بحق الزميل الذي قال هناك تزوير .

الغانم :شكرا الاخ جمال اطلعت علي التقرير بنفسي ولا يوجد تزوير او يحزنون وتوقيعك قانوني .

يتلو الامين العام التوصيات النيابية .

يوافق المجلس علي التوصيات.

الوزير العمير :سوف نتعامل مع التوصيات الواردة وفق استطاعتنا واي تجربة يمكن ان تحدث مشكلات في بداية تطبيقها.. ومجلس الوزراء اعطي فرصة ستة اشهر للحكم علي التجربة واحنا مفتوحين علي معالجة اي سلبية تظهر والعملية ليست فقط للتصدي لتهريب الديزل.. تهريب الديزل من المجالس السابقة ولم تتخذ اي اجراءات اما في هذا المجلس يكفي ان لجنة حماية الاموال العامة قدمت تقريرها والمتهمون بتهريب الديزل امام القضاء ..وعن ادانتهم نحن مستعدون لاعلان اسمائهم للاخوة النواب فنحن لا نريد ان نضع العربة امام الحصان .

عبد الله الطريجي :بصفتي رئيس لجنة حماية الاموال العامة اطالب باعادة تقرير اللجنة الخاص بالديزل الي اللجنة لمزيد من الدراسة .

علي العمير :لدينا دراسة حول زيادة اسعار الديزل والغاء الدعم وليس كما قال النواب لا يوجد لدي الحكومة دراسة ولكن كما قلت لا نريد ان نضع العربة امام الحصان .

فيصل الدويسان :الحكومة تلعب جنجفة وهي متورطة مع الشعب في عملية رفع الدعم .

الغانم:لا يوجد لدي نصاب للتصويت علي اعادة التقرير وترفع الجلسة ونلقاكم يوم ٢٧ الجاري التاسعة صباحا.

■ خليل الصالح : الحكومة تريد ان تلبس جلبابا وتضع على عيونها قناعا وتطبق المثل الشامي انا اعمى لا اشوف واضرب بالسيوف

فيصل الكندري خلال الجلسة

مصافحة حكومية - نيابية

وزيرا الدفاع والصحة خلال الجلسة